المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الازمة المالية (المفهوم، الاسباب، الاثار) من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة أزمة 2007 – 2008 انموذجاً.
اسم الكاتب: أ.م.د. سلمان عبدالله سلمان، م.م. سعد ساهي عباس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2156
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 11:02 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الازمة المالية (المفهوم ، الاسباب ، الاثار) من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ انموذجاً.

ا.م.د سلمان عبدالله سلمان [*] م.م سعد ساهي عباس[**]

تمهيد:

صارت قضية التعرض للأزمات جزءاً من طبيعة الأشياء، أي انها مسألة اعتيادية تواجه كافة النظم البشرية في جوانبها السياسية والاجتماعية والنفسية والإدارية والاقتصادية مما أدى إلى تعدد مفاهيم الأزمة وتنوع أبعادها، وصارت تداعياتها مكلفة ومثيرة للاضطراب في العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، فقدم كل مجال من مجالات العلوم تعريفاً خاصاً للأزمة يعطيها صفة التفرد والتميز، ولكي تتوضح درجة تعقيد الأزمات والحاجة النظرية إلى إدارتها، فإننا نستعرض المداخل المختلفة التي تتناول الأزمة.

مفهوم الأزمة

يدور شيء من الغموض وعدم الاتفاق حول تحديد مفهوم الأزمة ويعود سبب هذا الاختلاف إلى تنوع المجالات والمستويات التي تحدث فيها هذه الظاهرة، فهناك على سبيل المثال أزمات اقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل وعلى مستوى المنشأة الاقتصادية وهناك أزمات اجتماعية وأخرى سياسية وأزمات ثقافية أو صحية، أخلاقية... الخ كما أن هناك أزمات تمس النظام المعني برمته سواء كان نظاماً اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً وأخرى مجتزاة تمس مفاصل محددة منه لذلك فان هذا التنوع جعل من الصعوبة بمكان تطبيق ما يمكن استنباطه من مبادئ عامة من أزمة بعينها على أخرى، إذ قد تختلف نتائج هذا التحليل إذا ما طبق على نوع آخر من الأزمات.

ومع تنوع وجهات النظر وغياب تعريف موحد ومحدد حول ما يعنيه مفهوم الأزمة، فان هناك جهوداً فكرية بذلت للتوصل إلى القواسم المشتركة التي تنطوي عليها الأزمة بمفهومها العام سعياً إلى توضيح مسبباتها المجردة ومظاهرها ومراحلها ونتائجها، وهذا ما يسعى البحث إلى تناوله.

أولاً– المفهوم العام للأزمة:

لقد وردت كلمة (أزمة) في اللغة العربية لتعني الضيق أو الشدة أو القحط[١]. أما في اللغة الإنكليزية فكان أول استخدام لكلمة أزمة (crisis) في القرن الخامس عشر وهي تنحدر من الأصل اللاتيني (Krisis) ومن كلمة (Krenien) في اللغة الإغريقية والتي تعني نقطة تحول أو لحظة حرجة أو مصيرية (Decisive moment) يترتب عليها التحول إلى الأحسن أو إلى الأسوأ وتستدعي اتخاذ القرار بشأنها، كما تعرف بأنها مرحلة أو حالة تكون فيها الأشياء غير مؤكدة وعلى قدر من الصعوبة أو القسوة بحيث أن قراراً ما ينبغي أن يتخذ لتجنب الانهيار التام[٢].

---

[*] كلية العلوم السياسية– الجامعة المستنصرية.

[**] كلية العلوم السياسية–الجامعة المستنصرية.

[١] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتب العربي، بيروت، ١٩٨١، ص١٥.

[2] Microsotf R Encarta R Reference Library 2004 C 1993–2003.

كما ورد مفهوم الأزمة في القاموس الفرنسي Grand Larusse بأنها حركة سريعة أو تجلٍ عنيف للأحداث يتولد إزاءه إحساس بضرورة البحث الشاق لاتخاذ قرار معين بصدده[٣].

ويختلف التعبير عن مفهوم الأزمة حسب المجال الذي تعالج فيه، ففي علم السياسة قد تعرف الأزمة (بأنها المجال الزمني الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع إلى الحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة)[٤].

أو تعرف بأنها (ذلك الموقف الذي يخلق انقطاعاً أو تغييراً مفاجئاً في آن واحد أو أكثر من المتغيرات النظامية)[٥].

كما أن هناك من المفاهيم ما يعبر عن الأزمة بدلالة الخطر والفرصة ويقصد بالخطر احتمال تصاعد الأزمة إلى مستوى المواجهة في حين تعني الفرصة سرعة اتخاذ القرار لتطويع اتجاهات الأحداث بما يخدم تفادي الأزمة[٦].

أما في علم الإدارة فيرد تعريفاً للأزمة، بوصفها (وقت غير مستقر أو حالة لابد أن يترتب عليها تغير حاسم تلوح تأثيراته ونتائجه غير المرغوب بها في الأفق)[٧] أو أنها (عملية تحول غير طبيعية يمر بها الفرد أو المنظمة أو المجتمع).

وقد تعرف الأزمة تعريفاً عاماً وشاملاً على (أنها مجموعة من المواقف غير المتوقفة يكون فيها احتمال الخسارة أكبر بحيث يهدد مصالح المجتمع وموارده المادية والبشرية وتحدث تغيرات عميقة وجوهرية في أنشطته وتخلق حالة من التوتر والقلق النفسي لدى أفراده)[٨].

من ما ورد أعلاه يمكن القول أن الجامع المشترك بين هذه المفاهيم المحددة للأزمة بأنها حالة سياقية تظهر في نظام ما تنطوي على عناصر الشد المتعاكس بين القوى الفاعلة فتكون الأزمة مظهر حاد لتفاقم أو تراكم مشاكل نظام ما سواء في الجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي أو السياسي بحيث تصبح مهمة تقديم الحلول المناسبة ملحة وعاجلة سواء في إطار إحداث تغير جذري وحاد لأركان في قواعد النظام نفسه وضمن هذا الإطار تصبح قضية التعرض للأزمات جزءاً من طبيعة الأشياء أي أنها مسألة اعتيادية يمكن أو تواجه كافة النظم البشرية[٩].

الأزمة في علم الاقتصاد:

قد يبدو من الصعوبة بمكانة إيجاد مفهوم محدد ودقيق جامع لجميع الأزمات الاقتصادية، إلا أنها تبقى دائماً تتضمن المعنى العام الذي يدلل على وجود (تجاذب متعاكس قد يفضي إلى المواجهة) أو (انقطاعاً، اختناقاً أو تغيراً في آن واحد أو أكثر من القوى النظامية). وربما يكون وجه الاختلاف الأول بين الأزمات الاقتصادية هو وجود (أو عدم وجود) آليات تلقائية داخل النظام نفسه للتراجع بعد مرحلة الذروة عقب الوصول إليها. فهناك من الأزمات الاقتصادية ما يمثل مرحلة اختناق مرحلية لها صفة الحتمية في سياق المسار الاقتصادي الصحيح مثلما هو الحال في الأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي التي تأخذ سياقاتها المعروفة لتحل نفسها بنفسها على وفق آلياتها المعروفة، كما أن الأزمة الاقتصادية قد تكون ذات صيغة حتمية تستدعيها عملية التقدم الاقتصادي، مثل أزمة المدفوعات الخارجية وأزمة

---

(3) **Grand Larusse, Encyclopedluas, Tomes, Parsolobri, 1961, P.654.**

(٤) د. فاضل زكي محمد، الشؤون الدولية من التوترات إلى الأزمات، مجلة الدراسات الدبلوماسية، (معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض)، العدد الرابع، ١٩٨٧، ص٧٩.

(٥) إبراهيم عرفات، التحذير من الأزمات الدولية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مؤسسة الأهرام)، العدد ٨٠، ١٩٨٥، ص٢٤٥.

(٦) هشام مناف الكناني، أثر الأزمة السياسية في التنمية الاقتصادية، دراسة نموذج الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٢، ص٢-٣.

(٧) ستيفن فنك، إدارة الأزمات، ترجمة موسى المدهون، معهد الإدارة العامة، عمان، ١٩٨٧، ص١٥.

(٨) زكريا مطلك الدوري، الأزمة التنظيمية مفهومها-أسبابها-سبل معالجتها، مجلة الدراسات العليا،بغداد، السنة٢، عدد ٨، ٢٠٠٠، ص١١٠.

(٩) عن: د. طارق العكيلي، د. محمد طاقة، البير ويسترويكا والبعد الاقتصادي لأزمة النظام الشيوعي، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ١٣، ١٩٩١، ص٥٨-٥٩.

المديونية في المراحل الأولى من عملية التنمية، كما أن منظور الأزمة يختلف باختلاف الأزمة الاقتصادية، فالمعروف أن الأزمات التي تظهر في النظام الرأسمالي تختلف من حيث المقومات والآلية والمسار كما عرف من أزمات في النظام الاشتراكي الذي يختلف عنه في المقومات وطريقة توظيف قوى الإنتاج والتوزيع.

كما تختلف الأزمة من حيث طبيعة الاقتصاد الذي تسري فيه، باختلاف ما إذا كان اقتصاداً متقدماً ناضجاً أو اقتصاداً نامياً جامداً. يعي ذلك باختصار أن مفهوم الأزمة الاقتصادية يتشعب بحيث يصعب حصره ضمن تعريف محدد جامع لاختلاف أنواع الأزمات الاقتصادية حسب طبيعة الاقتصاد الذي تسري فيه، خصائصه، مرحلة تقدمه، النظام الاقتصادي،.... الخ[١٠]. مع ذلك يبقى المفهوم العام المشار إليه متمثلاً في الأزمة الاقتصادية. بل ربما يكون علم الاقتصاد من أكثر العلوم اقتراباً من مفهوم الأزمة، ذلك أن علم الاقتصاد يعرف في الأساس بدلالة مفهوم الأزمة، فإذا ما خلصنا من التعاريف الواردة آنفاً أن مفهوم الأزمة يتضمن معاني الشد من أطراف متعاكسة، فعلم الاقتصاد يدور حول المشكلة الاقتصادية (تزايد الحاجات ومحدودية الموارد)، وهي المسألة (أو الأزمة الطبيعية) التي يهتم علم الاقتصاد بمختلف فروعه أن يجد سبل التعامل معها. هنا يتمثل الشد المتعاكس بين قوتين أو محورين هما[١١]:

-وجود احتياجات بشرية متزايدة ومتنوعة ومضطردة في التزايد والتنوع.

-محدودية الموارد المتاحة قياساً بالحاجات غير المحدودة أي اتصاف هذه الموارد بالندرة النسبية.

والأزمات الاقتصادية Economic Crisis هي اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان. وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. ويستعمل الاقتصاديون الغربيون مصطلح الدورة Cycle بدلاً من Crisis التي تدل على الأزمة، بينما يلاحظ أن هناك فرقاً بين التعبيرين، فالأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب في حين أن الدورة Cycle تدل على الانتظام في التعاقب الذي تخضع له الظواهر الطبيعية[١٢].

وبعبارة أخرى هي اضطراب في الحالة الاقتصادية العادية أو التوازن الاقتصادي أن يكون هناك نمو أقتصادي فيتقهقر هذا النمو، ويصاب النشاط الاقتصادي في هذه الحالة بالانكماش والكساد، الأمر الذي يعني الدخول في مرحلة الأزمة الاقتصادية[١٣].

وترى المدرسة الماركسية بان الازمة الاقتصادية "هي مرحلة في تطور الراسمالية تتصف بالانفجار الواسع لجميع تناقضات الاقتصاد الراسمالي وفيض انتاج السلع اوتفاقم مصاعب تصريفها وبهبوط حاد في الاسعاروبالتقلص الشديد السريع للانتاج ونمو البطالة وتدني الاجور وبالنقص الشديد في السيولة النقدية من اجل الدفع وبالاخلال في الالتزامات الاعتيادية وبافلاس كثير من المؤسسات[١٤] ،كما ترى هذه المدرسة بان الازمات الاقتصادية هي حتمية موضوعية قائمة في الراسمالية ذاتها[١٥] كما تعتقدهذه المدرسة بان الازمة الاقتصادية هي جزء من ازمة النظام الراسمالي العالمي ككل وهي

---

[١٠] عصام أسعد محسن، أزمة الاقتصاد الياباني وانعكاساتها على السياسة الخارجية لليابان، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلي العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٥، ص٥.

[١١] عن: د. طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١، ص٧.

[١٢] حسن محمد الرفاعي، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٩.

[١٣] المصدر نفسه، ص٢٠.

[١٤] القاموس الاقتصادي ، تاليف جماعة من العلماء السوفيت، ترجمة مصطفى الدباس ، دار الجماهير، دمشق ، ، ١٩٧٣، ص ٢٢.

[١٥] نفس المصدر السابق، ص٢٢.

تشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية في المجتمع الراسمالي المعاصر وانها مرحلة انهيار الراسمالية في نطاقها العام[١٦].

وتعد الأزمة الاقتصادية إحدى الحلقات للدورات الاقتصادية، والدورة الاقتصادية هي مجموعة تقلبات متتالية، يشهدها النشاط الاقتصادي طوال مدة زمنية محددة. وتحدث بشكل دوري أي متكرر، بشكل متواصل مما يعني أنه لا تنتهي دورة اقتصادية حتى تعقبها دورة أخرى[١٧].

إن المنتجين يسعون بتأثير السعي وراء الربح إلى توسيع نطاق الإنتاج وإدخال التقنيات الإنتاجية الحديثة، إلا أن استيعاب هذه المنتجات والتوسع في إنتاجها يبقى رهناً بوجود الأسواق لتصريف السلع المنتجة، فإذا ما انحسرت السوق أو قصرت عن عملية الاستيعاب بالحجم المطلوب تحدث الأزمة ويبرز اختلال التناسب بين الفروع الإنتاجية. وهذا الانحسار أو القصور في السوق يرتبط بالقوة الشرائية، ولا يرتبط بالرغبة القائمة في المجتمع على الشراء.

إن هذا الاختلال في التناسب أو التوازن يمثل أحد الأسباب التي تؤدي إلى قيام الأزمات والتي ترتبط أصلاً بالنظر إلى التعريف الشائع لعلم الاقتصاد، كونه العلم الذي يبحث في إمكانية سد الاحتياجات المتنوعة والمتزايدة في ظل محدودية الحاجات[١٨].

وعلى هذا الأساس أصبحت الأزمات أمراً واقعاً في الحياة الاقتصادية وتوالت على الظهور في التاريخ الاقتصادي، وقدر تعلق الأمر بالقرون الثلاثة الماضية،حيث ظهرت الأزمة الأولى في بريطانيا عام ١٨٢٥، أعقبتها أزمة ثانية في عام ١٨٣٦ شملت الولايات المتحدة وثالثة عام ١٨٤٧ شملت دولاً أخرى فضلاً عن الدولتين المذكورتين مثل فرنسا وألمانيا، وهكذا توالت الأزمات في البلدان الرأسمالية[١٩].

والدورة في الاقتصاد الرأسمالي هي مرحلة تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى، مروراً بأربع مراحل أساسية هي: أزمة فانتعاش ونهوض فركود تعقبه أزمة أخرى، وهكذا تتوالى الحركة الدورية لترسم طريق التطور الرأسمالي. والمرحلة الرئيسة فيها هي أزمة فيض الإنتاج، فكل أزمة تكمل الدورة السابقة لها، وتؤدي التناقضات المتراكمة في مسيرة الدورة السابقة إلى الانفجار، معبدة الطريق لتوسع الإنتاج في دورة جديدة تنتهي إلى أزمة تالية. وعلى هذا فالدورة تبلغ ذروتها عندما تبدأ الأزمة التالية في دورة جديدة وهي ما يسمى أزمة فيض الإنتاج.

أنواع الأزمة الاقتصادية

يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي وهي :(الأزمة الدورية، الأزمة الوسيطية والأزمة الهيكلية [٢٠]:

١- الأزمة الدورية :أزمة فيض الإنتاج :(التي تدعى أحيانا الأزمة العامة، فتصيب تكرار الإنتاج، تشمل كل عملية تكرار للإنتاج أو الجوانب الرئيسية فيها :الإنتاج والتداول، الاستهلاك والتراكم، هذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا إذا ما وزنت بغيرها من الأزمات.

---

[١٦] نفس المصدر السابق، ص١٨.

[١٧] نفس المصدر السابق ، ص١٨.

[١٨] د.عبد الكريم كامل، النظم الاقتصادية المقارنة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص١١٦.

[١٩] المصدر نفسه، ص١١٧.

[٢٠] مصطفى العبد الله ، الازمة الاقتصادية ٢٠٠٥ (www.arabencyclopedia.com)

٢-الأزمة الوسيطية :هي أقل اتساعا وشمولا، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد الوطني، وتحدث هذه الأزمات نتيجة الاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي،فالأزمات الوسيطية لا يمكن أن تحمل طابعا عالميا على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج.

٣- الأزمة الهيكلية :تشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي منها على سبيل المثال، أزمة الطاقة وأزمة المواد الخام، وأزمة الغذاء وغيرها.

وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد، فإنه لابد أن يكون قطاعا مهماوأساسيا كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما إلى ذلك، فالأزمات في الفروع الصغيرة، ولو استمرت مدة طويلة لا يمكن أن تصبح أزمات دورية لانها لا تمس جميع جوانب الاقتصاد الأخرى وقطاعاته.

ويعتقد أغلب الاقتصاديين بضرورة التفريق بين الأزمات الدورية والوسيطية والهيكلية مستندين في ذلك إلى عدد من المعايير، أهمها حتمية ظهورها في سياق الدورة الاقتصادية أو عدم حتمية ذلك، وكذلك عمق الأزمة وأثرها على الاستقرار، ثم شمولها أو عدم شمولها لكل قطاعات الاقتصاد الوطني.

إن كل أنواع الأزمات تعكس تناقضات واختلال توازن في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، ولكن بأشكال مختلفة، ولها آثارها المختلفة في الاقتصاد العالمي، ففي الأزمات العامة الشاملة للسوق العالمية تبرز كل تناقضات الدولة والاقتصاد الرأسمالي، وتفعل فعل العاصفة داخل الدولة وخارجها، أما الأزمات الجزئية الوسيطة فتنتقل إلى خارج الدولة مشتتة منعزلة،وحيدة الجانب.

وتشغل الأزمات الاقتصادية الهيكلية مكانة متميزة في الأزمات الاقتصادية الملازمة للاقتصاد الرأسمالي،وقد تعرض الاقتصاد الرأسمالي إلى أزمات هيكلية خطيرة في مجال الطاقة والخدمات اوكما حصل في النقص الكبير نقصا كبيرا في إنتاج الغذاء في العالم خاصة في عامي ١٩٧٤-١٩٧٥.

والحقبة والتي أعلنت قيام دورة جديدة من تراكم رأس المال، كما تبدلت مظاهر الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي مع مرور الزمن واهم المتغيرات التي طرأت على مظاهر الأزمة الدورية الحديثة تتلخص فيما يلي:

-باتت الأزمات أقل عمقا وأقصر زمنا بالموازنة مع الأزمات التي حدثت قبل الحرب العالمية الثانية.

-لا يصاحب الأزمات الدورية العالمية الحديثة هبوط كبير في الإنتاج في جميع البلدان الرأسمالية.

-يلاحظ قدر كبير من عدم تزامن الدورات الاقتصادية في البلدان المختلفة.

-غدت الدورات الاقتصادية تقترن غالبا بأزمات وسيطية.

-أصبح الركود الاقتصادي ظاهرة عادية وغير نادرة.

-تغير الإيقاع التقليدي لنشاط الأعمال.

-تغير طابع حركة الأسعار.

-تقلصت الأزمات النقدية الداخلية.

-تغير كذلك دور أزمات البورصة.

إن هذه التغيرات التي طرأت على الأزمة راجعة إلى تكيف الرأسمالية مع الشروط التاريخية الجديدة ومتطلبات الثورة التقنية والعلمية، ومن أهم المظاهر الحديثة للأزمة الشاملة هي-:

انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ونمو الصادرات وانخفاض العمالة، وانتشار البطالة وحدوث ظاهرة التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، واتجاه منحنى الربح في البلدان الرأسمالية نحو الانخفاض، وتفاقم أزمة النقد الدولية، وارتفاع أسعار الذهب أي انها اصبحت ازمات تضخم ركودي.

وقد تجمعت هذه المظاهر جميعا في الأزمة الاقتصادية الشاملة التي شهدتها البلدان الرأسمالية في سبعينات القرن العشرين، إذ كانت كل الاقتصاديات الرأسمالية تقريبا تواجه معدلات بطالة مرتفعة، وفي الوقت نفسه كان أغلبها يتبع سياسات مضادة للتضخم، وهي ذات طبيعة انكماشية تضاعف من حدة البطالة.

فلسفة الأزمة الاقتصادية لدى مدارس اقتصادية مختارة:

يراد من الأزمة الاقتصادية بمفهومها الكلي الاختلال الحاصل في الاقتصاد الوطني بين جانبي العرض والطلب الكليين وما يمكن أن تقف وراء هذا الاختلال من عناصر ومكونات لهذين الجانبين، فضلاً عن ما يترتب عن هذا الاختلال من مظاهر كالتضخم أو الركود أو التعايش بين الظاهرتين، كما هو الحال في أزمة التضخم الركودي. وهنا يختلف الفكر الاقتصادي في تفسير الأزمات الاقتصادية بحسب المدارس الاقتصادية التي عرفتها أدبيات هذا الفكر خلال النصف الثاني من القرن الماضي. فمن هذه المدارس ما يعتبرها أزمات ناجمة عن إخفاق في تقدير السياسات الاقتصادية المطلوبة، ومنها ما أرجع الأزمة إلى الفكر الذي تستند إليه هذه السياسات، ومنها ما يعتبرها أزمة في الفكر والسياسات الاقتصادية معاً.

أولاً– المدرسة الكينزية:

وهي المدرسة التي اعتمدت أفكار الاقتصادي الإنكليزي جون ماينرد كينز (١٨٨٣-١٩٤٦). انطلقت أفكار هذه المدرسة مع بزوغ نجم الاقتصاد البريطاني كينز من بين فريق اقتصاديي جامعة كامبرج–التي كانت معقلاً للفكر الاقتصادي الرأسمالي الأصولي. والمدرسة الكنزية ترى أن الأزمة الاقتصادية هي أزمة أحادية الجانب (تضخم أو كساد)، وعلى أساس الاعتقاد الذي يضمن تدخل الدولة في إدارة الطلب التي التزمت بها الولايات المتحدة وأوربا الغربية، اليابان،.. وبالفعل شهدت تلك المدة ارتفاعاً في معدلات النمو وانخفاضاً في معدلات التضخم والبطالة[٢١]، مما منح الدفعة القوية للقناعة بصحة التحليل الكينزي في إدارة معالجة الأزمة الاقتصادية.

إلا أنه ما أن حل عقد السبعينات حتى انهارت العلاقة السببية العكسية التي انتهى إليها أنصار الكينزية بين معدل التضخم ومعدل البطالة واتجه كلا المعدلين إلى الارتفاع من سنة لأخرى في علاقة طردية ووقعت الكينزية في ورطة فكرية وعملية كبيرة ولم يعد ممكناً بحسب تحليلاتها تفسير تلك الأزمات المزدوجة[٢٢].

إن حيوية العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة المعبر عنها بمنحني فيلبس من حيث السريان أو البطلان يشكل أساس اختبار صحة ما انتهى إليه التحليل الكينزي لأسباب الأزمات الاقتصادية[٢٣].

وأشار التحليل الكينزي الى أن الأزمة الاقتصادية التي تسود في الاقتصاد الرأسمالي هي أزمة أحادية الجانب (أما أزمة تضخم أو أزمة ركود). ظهر انه في المدد التي تنخفض فيها معدلات البطالة ترتفع فيها معدلات الأجور النقدية، بينما

---

(٢١) عن: د. رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة مساهمة نحو فهم أفضل ،كاظمة للنشر والتوزيع ،الكويت،١٩٨٥، ص٤٤–٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٥.

(٣) عن: د. رمزي زكي، الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي،بحث مقدم الى ندوة الخبراء المنعقدة في الكويت (١٦–١٨)مارس،دار الشباب للنشر،١٩٨٦، ص١٥.

على العكس من ذلك حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور. وبعد ذلك قام كل من بول صامويلسون (Pual Samuelson) وروبرت سولو (Robert Solow) بتطوير هذه الفكرة توصلاً إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، أي كلما ارتفع معدل التضخم، كلما انخفض معدل البطالة وبالعكس. وعلى ذلك فان علاج التضخم حسب هذا المنظور يتمثل بالارتقاء إلى معدل معين من البطالة وعلى هذا الأساس تبدو المشكلة التي ينبغي أن تركز عليها الإدارة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية تنحصر في كيفية الوصول إلى المستوى المطلوب من المقايضة بين معدل البطالة من جهة ومعدل الاستقرار النقدي من جهة أخرى[٢٤].

إن إدراك طبيعة هذه العلاقة يقتضي مراجعة آليات التحليل الكينزي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في مكان آخر.

خلاصة القول أن كينز يرى إمكانية اختلال التوازن أي حصول عدم الاستقرار في النظام الاقتصادي وحصول الأزمات في النظام الرأسمالي ليس بسبب فيض الإنتاج كما يرى الماركسيون وإنما لسبب يتعلق بجانب الطلب[٢٥]، فأما أن تكون أزمة نقص في الطلب أو أزمة فيض في الطلب.

ثانياً– المدرسة النقودية:

تعرض كينز لهجوم شديد من مدرسة عرفت بمدرسة شيكاغو أو المدرسة النقودية التي توسع نفوذها خلال حقبة السبعينات وما بعدها.

تمثل هذه المدرسة الاتجاه الليبرالي الجديد في دراسة الأزمة الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي، حيث يرى منظرها وزعيمها ملتون فريدمان (Milton Friedman) أن الأزمة المعاصرة للنظام الرأسمالي ناتجة في معظمها عن النشاط المتزايد للدولة في القطاعات الاقتصادية وفي مجال التجارة الخارجية على المستوى الدولي[٢٦].

ويعد فريدمان داعية العودة إلى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في منحاها الأساسي لتحديد دور الدولة والركون إلى القوى التلقائية للسوق لتحقيق معدل نمو متوازن في الاقتصاد بعيداً عن الاتجاهات التضخمية.

ويرى رواد هذا الاتجاه في تحليلاتهم أن الرأسمالية كنظام لا تنطوي على عيوب أساسية وإنما تعاني من معوقات ناجمة عن التدخل في سير تلقائية قوانين الحرية الاقتصادية. لذا يرى فريدمان ضرورة حصر دور الدولة في أضيق الحدود. ويمكن القول أن الاختلاف بين كينز وفريدمان حول مدى أهمية السياسة المالية –التي يؤكد عليها كينز، والسياسة النقدية التي يؤكد عليها فريدمان– يكمن في اختلافهما حول الثقة في كفاءة إدارة الدولة أو في كفاءة وقدرة السوق[٢٧].

يؤكد فريدمان بأن السياسات الاقتصادية للدولة هي التي سببت الأزمات في المدة ما بعد الحرب العالمية الثانية[٢٨]، وهو يركز في هذا المجال على ما يترتب من نتائج على السياسات النقدية غير الرشيدة كسياسات الاستمرار في التوسع النقدي، إذ يرى أن التوسع النقدي، في اقتصاد يعمل دون مستوى الاستخدام الكامل، يؤدي إلى خلق فائض في عرض الأرصدة النقدية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في الإنفاق وارتفاع الطلب الكلي وهذا سيؤدي إلى دفع الاقتصاد إلى مستوى الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية في الأجل الطويل، ولكن إذا استمر التوسع النقدي إلى ما بعد الوصول

---

(١) عن: د. رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة مساهمة نحو فهم أفضل، مصدر سابق، ص٤٥.

(٢) عن: عبد الكريم كامل ، مصدر سابق، ص٩٥–٩٦.

(٣) جورج قرم، مشاهد المستقبل العربي، مجلة دراسات عربية، العدد ١، دار الطليعة، بيروت، تشرين الثاني، ١٩٨٦، ص٣٤.

(١) عن: د. علاء شفيق الراوي، مدخل إلى علم الاقتصاد، مطبعة المجمع العلمي، بغداد،٢٠٠٣، ص١٢٣–١٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٢٣–١٢٤.

إلى هذا المستوى فان الأثر الأولي يقع على الإنتاج*. ثم ترتفع الأسعار، إلا أن الإنتاج ما يلبث أن يتراجع ليعود إلى مستواه التوازني في الأجل الطويل دون الوصول إلى تخفيض المعدل العام للبطالة(٢٩).

أما انخفاض عرض النقد فانه سيؤدي إلى خلق عجز في الأرصدة النقدية مما ينتج عنه انخفاض في الإنفاق ونتيجة لذلك ينشأ فائض عرض للكثير من المنتجات فتعمل الوحدات الإنتاجية بقدرة تقل عن طاقتها الإنتاجية فتزداد البطالة وهكذا يؤدي انخفاض عرض النقود إلى فائض عرض ومن ثم انخفاض الأسعار* وبالتالي خلق ظروف انكماشية حادة لوقت طويل قبل أن يؤدي انخفاض الأسعار إلى استعادة التوازن(٣٠).

إن هذا التحليل لمسببات أزمات التضخم والانكماش لدى النقوديين يرجع إلى اعتقادهم بأن الطلب على النقود يمثل دالة مستقرة نسبياً لأسعار الفائدة والدخل والثروة، وعليه فانه إذا ما نما عرض النقد بسرعة تكافئ الطلب عليه لن تحدث سوى تغيرات دورية قليلة في الاقتصاد ويصبح الصدمات النقدية هي المصدر الأساسي للتقلبات الدورية في الاقتصاد(٣١).

مما تقدم يتضح أن الأزمة لدى النقوديين تتولد غالباً عن سياسة اقتصادية غير مناسبة فالتوسع النقدي السريع يولد رواجاً اقتصادياً يؤدي إلى رفع معدل التضخم، ويؤكد فريدمان في هذا المجال أن كل انكماش رئيسي قد ينتج أما عن اضطراب نقدي أو تأثر بشدة باضطراب نقدي، وكل تضخم شديد قد تولد عن توسع نقدي(٣٢).

ثالثاً– المدرسة المؤسسية:

تعتبر المدرسة المؤسسية أحد روافد الفكر الاقتصادي المعاصر الناقدة لواقع الرأسمالية الحالية وقد تناولت بالنقد الاتجاهات الرئيسية الشائعة في علم الاقتصاد البرجوازي مثل الكينزية والينوكلاسيكية والكينزية الحديثة(٣٣) وتضم هذه المدرسة عدداً من الاقتصاديين الذين نادوا بالقيام بمجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى تصحيحات في النظام الرأسمالي ومن أهم هؤلاء الاقتصاديين هو الاقتصادي الأمريكي جون كينيث كالبريث (J.K. Galbraith) الذي انطلق من الأرضية الكينزية والتي تتعلق بمسألة دور الدولة في الحياة الاقتصادية ولكنه في نفس الوقت يرى أن المدرسة الكينزية لم تعد ملائمة لتفسير وعلاج أزمات الرأسمالية المعاصرة، فمع أنه يلتقي مع كينز في أن السوق لا يمكن التعويل عليه في تحقيق التوازن الاقتصادي وأن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على رفع مستويات الطلب التوازن بين الطلب بين الادخار والاستثمار أمراً ممكناً، إلا أنه انتقد كينز في مسألة إسقاطه لظاهرة الاحتكار (Monopoly) والذي أطلق

---

* حيث يلجأ المنتجون إلى زيادة استخدام العمال وقتاً إضافياً وتقليل الوقت المخصص لصيانة الآلات وتشغيل المصانع لفترات أطول فيزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة عن مستواها العادي.

(٣) جيمس جوارتني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٨، ص٢٤٢–٤٢٥.

(*)إن انخفاض الأسعار لا يأتي مباشرة عند انخفاض الطلب الكلي، فلكي يقتنع صانعوا القرار لابد من مرور وقت حتى يمكن تعديل أسعار التعاقدات وقوائم الأسعار لتعكس الظروف الجديدة للطلب وبالمثل فان الباحثين عن الوظائف لن يعترفوا بداية بانخفاض الطلب على خدمتهم وعلى ذلك فأنهم سيرفضون الأعمال التي تعطيهم أجور نقدية أقل وعلى أساس توقعاتهم بأنهم سيجدون عملاً في وقت قريب وبنفس أجورهم السابقة فتطول فترة البحث عن العمل وبالتالي تطور فترة إبطاله وهذا يعني أن معدلات الأسعار والأجور لن تتكيف مباشرة مع انخفاض عرض النقود والانخفاض المصاحب له في الطلب وهكذا ينشأ الارتفاع في مستوى البطالة والانكماش في مستوى الأعمال بسبب الانكماش النقدي.

(١) عن: د. علاء شفيق الراوي، مصدرسابق، ص٤٢٦.

(٢) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين، ترجمة د. طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٧، ص٦٢٧.

(٣) جيمس جوارتني وريجارد استروب، مصدر سابق، ص٤٢٨.

(٤) رمزي زكي، الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي، مصدر سابق، ص٣٦، ٤٢.

عليه أي كالبريث المؤسسات الكبيرة (Corporations) والتي عدها نواة المجتمع الصناعي الرأسمالي الجديد والمؤسسة الاجتماعية الجديدة وهذا الجانب الذي لم تتطرق له التحليلات الكينزية[٣٤].

إن أهم ما يميز المدرسة المؤسسية هي الأسس والافتراضات التي قامت عليها وهي كالآتي[٣٥]:-

إن سياسة مؤسسات الدولة الرأسمالية تتصف بعدم الثبات والاستقرار وهذا الافتراض جاء مخالفاً للاتجاه الرئيسي في علم الاقتصاد البرجوازي الذي افترض ضمناً ثبات واستقرار مؤسسات الدولة الرأسمالية وبذلك يعطي مفكرو هذه المدرسة للدولة، وللشركات الكبرى، وللنقابات العمالية أهمية خاصة ومحورية في تحليل واقع الرأسمالية وما تتعرض له من أزمات.

أعطى أنصار هذه المدرسة أهمية بالغة لدراسة وتحليل المؤسسات والتنظيمات التي يتكون منها هيكل المجتمع الرأسمالي في محاولة لتشخيص مشكلات الرأسمالية من خلال التركيز على سلوكيات هذه المؤسسات والتنظيمات وعلاقاتها ببعض.

إن الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في التأثير على النمو الاقتصادي والتوازن العام مثل سياسات الإنفاق العام والسياسات النقدية والمالية لم تعد كافية لمواجهة أزمات الرأسمالية، وأن ما يجب الاعتماد عليه في هذا الخصوص هو أدوات وسياسات أكثر فاعلية تتبناها الدولة وتقوم على التعاون المستمر والشامل بين الأجزاء المختلفة للكيان الاجتماعي وبالذات جهاز الدولة والشركات والنقابات العمالية.

إذن المدرسة المؤسسية ترى أن الرأسمالية الحديثة هي رأسمالية المؤسسات العملاقة التي تتحكم بها طبقة من الفنيين (التكنوقراط)* لذا فان جهاز السعر فقد مرونته وأصبحت آلية السوق غير قادرة على السيطرة على عمل المؤسسات الصناعية الكبيرة[٣٦].

ومع نمو رأسمالية المؤسسات الكبيرة زادت قوة نقابات العمال وأصبحت ذات نفوذ كبير في التأثير على مستويات الأجور، ومن هنا يمكن القول أن القوى المتصارعة في المجتمع الصناعي الحديث هي المؤسسات الاحتكارية الكبيرة ونقابات العمال وهي بمستوى واحد من القوة والعلاقة القائمة ما بين هاتين القوتين هي المتسببة في اختلال التوازن الاقتصادي، وهنا يأتي دور الدولة كوسيط، لحل هذه الاختلالات التي أصبحت بحكم تطور النظام الرأسمالي الحديث أكثر تدخلاً في الحياة الاقتصادية.

إن هذا السياق في تطور البنية المؤسسية للنظام الرأسمالي أفضى إلى ظهور قطاعات محددة في الاقتصاد، أولها قطاع المؤسسات الكبيرة أو طبقة التكنوقراط ثم القطاع الحكومي أو (القطاع البيروقراطي) ولما كانت المدرسة المؤسسة لا تعول على فعالية السوق لذلك فانه لا يمكن أن يترك هذا النظام لآليات السوق ولا يمكن تركه للسياسات المالية والنقدية التي تحقق قراراتها في النهاية عن طريق السوق، بل لابد من بناء نظام قائم على التخطيط قادر على علاج أزمات الرأسمالية المعاصرة[٣٧].

رابعاً– مدرسة التوقعات العقلانية:

---

(١) جون كينيث كالبريث، الدولة الصناعية الجديدة، ترجمة يحيى علي أديب، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٦٦، ص١٠٧–١٠٨.

(٢) عبد السلام ياسين الإدريسي،الاقتصادي الكلي،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة البصرة،١٩٨٦، ص١٠٢–١٠٣.

*** التكنوقراط: هي طبقة تتميز عن المنظمين التقليدية التي صرح بها شومبيتر من حيث ارتفاع مستواها الفني وخبرتها العلمية في الإدارة واتخاذ القرارات وارتباطها بالتقدم العلمي والبحث التكنولوجي.**

(١) عبد السلام ياسين الإدريسي، مصدر سابق، ص١٠٢.

(٢) المصدرنفسه، ص١٠٢–١٠٣.

ظهرت أول إشارة لنظرية التوقعات العقلانية في عام ١٩٦١ في بحث بعنوان (التوقعات العقلانية ونظرية حركات السعر) ومع بداية السبعينات أخذت نظرية التوقعات العقلانية بالظهور بوضوح في الأدبيات الاقتصادية بعد أن تم تبنيها من قبل فريق من الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاديات الكلية من أمثال لوكاس (Lucas) والاس (Wallace) وسيرجنت (Sargent) حيث قاموا بتطوير إطار نظري عام من أجل الوصول إلى سياسة اقتصادية ملائمة تنسجم في إطارها الفكري مع الفكر الكلاسيكي وينصب بعدها التطبيقي على إخراج النظام من أزمته بسبب عدم فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية الكينزية في مواجهتها[٣٨].

تستند هذه النظرية إلى الفكرة التي تفيد بأن أساس السلوك الاقتصادي يستمد من التوقعات، وأن الأفراد يقومون ببناء توقعاتهم على عدة مصادر من المعلومات، وإذا ما أراد الأفراد أن تكون توقعاتهم وبالتالي سلوكهم الاقتصادي عقلانياً ورشيداً فأنهم يبنون توقعاتهم عن اتجاهات الأسعار واتجاهات السياسات المالية والنقدية[٣٩].

وهم عند قيامهم بذلك يعرقلون تحقيق الأهداف المنشودة من قبل السياسات الاقتصادية. لقد اعتمدت هذه النظرية على الطرق الإحصائية لتوضيح الكيفية التي يقوم بها العمال ورجال الأعمال بتشكيل اقتصادياتهم من خلال تحديث وتفسير المعلومات للوصول إلى تصور حول المستقبل، وعلى هذا الأساس يمكن للوحدات الاقتصادية (عمال، رجال أعمال،... الخ) أن يتصور ويتوقعوا الأهداف المراد تحقيقها من قبل السياسة النقدية والسياسة المالية، وهذه التوقعات قد تحول دون تحقق النتائج المطلوبة لتلك السياسات. وعلى هذا الأساس حاجج رواد هذه النظرية الفكر الكينزي في مسألة فعالية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك أن سياسات الاستقرار التي يتبناها الفكر الكينزي في مسألة فعالية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ليس بسبب قصور لدى صانعي هذه السياسات وإنما بسبب أسباب جوهرية تكمن في المبادئ التي استندت إليها هذه السياسات، وبالتالي ظهور الحاجة إلى تطوير المفاهيم الاقتصادية السائدة[٤٠].

ويحاجج لوكاس، رائد هذه النظرية الافتراضات التي يقوم عليها منحني فيلبس الذي يفترض فيه أن يبين بأنه بمقدور الدولة أن تخفض معدل البطالة من خلال رفع معدل التضخم، إذ انه بحسب منحني فيلبس، معدلات التضخم العالية ستدفع بالأجور إلى الارتفاع بسرعة، وبالتالي توهم العمال العاطلين بأن الأجور النقدية قد ارتفعت في حين أنها في الواقع قد تكيفت إزاء معدلات التضخم. وعلى أساس هذا الوهم يقوم العمال العاطلون بالانخراط في العمل بسرعة وينخفض معدل البطالة. هنا يشدد لوكاس بأنه لا يمكن الاستمرار بإيهام العمال مراراً وتكراراً. فمعدلات التضخم العالية ستخفق في النهاية في زيادة معدل الاستخدام.

بشكل عام قدم تحليل لوكاس ما يعرف (فرضية عدم فاعلية السياسة الاقتصادية) (Policy ineffectiveness proposition) وهي التي تستند إلى الفكرة التي تفيد انه متى ما توفر لدى الجمهور القدرة في الوصول إلى التوقعات العقلانية، فان السياسات الاقتصادية التي تحاول أن تتعامل مع الاقتصاد ودفعه باتجاه ما من خلال تكوين توقعات مضادة قد تسبب حركة في الاقتصاد إلا أنها لن تحسن الأداء الاقتصادي[٤١].

---

(١) هاتف احمد محمد نوري، التوقعات في النظرية الاقتصادية مع التركيز على نظرية التوقعات العقلانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قدمت إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩١، ص١١٠.

(٢) باري سيجل، مصدر سابق، ص٧٦٥.

(٣) هاتف احمد محمد نوري، مصدر سابق، ص٩١-٩٢.

(١) **Lucas, Robert E. Jr., Encyclopedia Britannica Library 2004.**

مما تقدم وقدر تعلق الأمر برؤية هذه المدرسة إلى مسببات الأزمة فهي ترى أن السياسة الاقتصادية بحد ذاتها تعد وسيلة غير مؤثرة في إعادة التوازن الاقتصادي سواء كانت السياسة نقدية أو مالية، وأن العامل المؤثر على المتغيرات الحقيقية كالناتج مثلاً هو النمو النقدي غير المتوقع (صدمة نقدية) الذي ينحرف عن معدله الاعتيادي ويكون مفاجئاً للاقتصاد عموماً فحينما تهمل الوحدة الاقتصادية المعلومات التي تساعد في التنبؤ عن معدل التضخم مثلاً أو معدل نمو النقد، فان صانعي السياسة الاقتصادية يتمكنون من التأثير على المتغيرات الحقيقية كالناتج الحقيقي أو معدل البطالة[٤٢].

خامساً– مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

يتمثل التوجه الرئيسي في مدرسة اقتصاديات جانب العرض في إيمانها بأن مفتاح النمو والرفاهية الاقتصادية يكمن في تأمين رأس المال وحرية التنظيم مع إحجام الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية بصورة عامة وتخليها عن تبني سياسات إدارة الطلب ذات التوجه الكينزي[٤٣]. وعليه فان هذه المدرسة تشترك مع سابقاتها في معارضة التوجه الكينزي في زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كما تشترك مع بعضها –النقوديين– في الاعتقاد بخلو النظام الرأسمالي من الآليات الداخلية التي تدفع به إلى أزمات فائض الإنتاج إيماناً من روادها بصحة قانون الأسواق الكلاسيكي (قانون ساي للأسواق)، ويعتقد رواد هذه النظرية بأن عناصر الاختلال بين العرض والطلب إنما تظهر بسبب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتقييدها لحرية الأفراد والمشاريع[٤٤]. ويمثل قانون ساي بالنسبة لهذه المدرسة أهمية بالغة فهو لا يضمن التوازن العام بين العرض والطلب فحسب بل أنه يمثل طريق الخلاص من مأزق الأزمات في النظام الرأسمالي، باعتباره يركز على جانب العرض وما يتضمنه من زيادة عناصر الاستثمار والإنتاج والإنتاجية[٤٥]. إن هذا التأكيد على المبادئ الكلاسيكية في تحجيم دور الدولة والاهتمام بجانب العرض وإعادة إحياء قانون الأسواق أسبغ على هذه المدرسة صفة الكلاسيكية الجديدة[٤٦].

لقد طبقت السياسات الاقتصادية التي استندت إلى أفكار هذه المدرسة خلال رئاسة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (١٩٨١–١٩٨٨)، الذي أسس برنامجه الاقتصادي على هدي أفكارها، سيما فيما يتعلق بتخفيض الضرائب* إذ تدعو مدرسة اقتصاديات العرض إلى تخفيض الضرائب والإنفاق الحكومي لغرض زيادة النقود المتوفرة لدى الأفراد لإنفاقها على الاستهلاك والاستثمار وهذا سيدفع بالاقتصاد إلى النمو والتوسع. وهم مع إقرارهم بأن تخفيض الضرائب سيؤدي في البداية إلى تقليل إيرادات الحكومة إلا أن هذه الإيرادات ستعود إلى الارتفاع مع زيادة الدخول الخاضعة للضرائب بعد أن يرتفع النمو الاقتصادي الذي سيتحقق من خلال زيادة ما يتوفر لدى الأفراد من أموال ستوجه إلى الاستثمار والاستهلاك.

ويرى أنصار هذه المدرسة أن الضرائب العالية تؤدي إلى تراجع الصناعة والاستثمار وعليه تنامت الدعوة لدى مناصري اقتصاديات جانب العرض إلى إعادة إحياء التصنيع (rindustrialistion) من خلال زيادة خفض

---

(٢) عن: هاتف احمد محمد نوري، مصدرسابق.

(١) د. عبد الموجود عبد اللطيف الصميدعي، الفكر الاقتصادي بن المدارس الوضعية والمدرسة الإسلامية، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، ٢٠٠٣، ص٢٠٩.

(٢) رمزي زكي، الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي، مصدر سابق، ص٢٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٤) عبد الموجود عبد اللطيف الصميدعي، الفكر الاقتصادي بين المدارس الوضعية والمدرسة الاسلامية، مطبعة انوار دجلة ،بغداد، ٢٠٠٣، ص٢٠٩.

*** قام ريغان بإقناع الكونغرس الأمريكي بإصدار قانون الإصلاح الاقتصادي الضريبي في عام ١٩٨١ والذي بموجبه تم تخفيض الضرائب بنسبة ٢٥% لمدة ثلاث سنوات، فضلاً عن تقليص الإنفاق العام في بعض المجالات راجع... U.S. Econmic Review, 1980.**

الضرائب. هذا فضلاً عن أنهم يعدون الضرائب المرتفعة مصدراً للتضخم بوصفها تكاليف يترتب عليها تناقص الأرباح وانخفاض الإنتاج مع استمرار الأسعار في الارتفاع[٤٧].

وبشكل عام يبدو أن أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض متفقين مع النقديين في مسألة مسببات الأزمة في النظام الرأسمالي فهي تتلخص في عدم التناسب ما بين نمو عرض النقد وبين النمو الاقتصادي، فهذا جورج جيلدر أحد أنصار مدرسة جانب العرض يؤكد على أن أي نمو في عرض النقود يفوق الزيادة في الإنتاجية يتسبب في النهاية في رفع الأسعار وهبوط قيمة النقود[٤٨].

ازمة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ واثارها على الاقتصاد الامريكي والاقتصاد العالمي

يجمع الاقتصاديون، على ان للازمات الاقتصادية اثار مختلفة ،فهي،اي الازمة الاقتصادية دائماً مايتمخض عنها انخفاض في معدلات النمو وازدياد وتفاقم مشكلة البطالة ،اضافة الى افلاس الكثير من البتوك والمؤسسات الاقتصادية ،فضلاً عن انخفاض شديد في اسعار السلع وانخفاض شديد ايضاً في اسعار الاسهم والسندات، وانهيار الكثير من البورصات وغالباً ما يرافق الازمة الاقتصادية تضخم وركود اقتصادي وان اشد الاثار للازمات هي تلك الازمات الاقتصادية التي يرافقها ركود وتضخم في ان واحد.

اذ تشير اغلب ادبيات الازمة الاقتصادية الى ان الازمات الاقتصادية تبدأ غالباً في تلك الاقتصادات القائدة، فبعد ان كان الاقتصاد البريطاني هو الاقتصاد القائد والاكثر تطوراً في القرن التاسع عشر ،كانت الازمات غالباً ماتبدأ من هناك وقد يقتصر انتشارها على ذلك الاقتصاد ،الانه وبعد ان تبدلت قيادة الرأسمالية من أوربا الى الولايات المتحدة الامريكية ،رأينا ان اغلب او جميع الازمات التي حدثت في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين كانت تبدأ في الولايات المتحدة وتنتشر الى اماكن اخرى في الكرة الارضية وحسب ارتباط هذه الدولة او الاقتصاد بالاقتصاد العالمي.والامريكي على وجه الخصوص.

ولأعطاء صورة عن اثار الازمات الاقتصادية ،نورد بعض اثار ازمة ٢٠٠٧ على الاقتصاد الامريكي وعلى بعض الاقتصادات الاخرى وسبل مواجهة هذه الاثار.

وتعد الأزمة التي شهدها العالم منذ أواخر ٢٠٠٧ من أسوأ الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات من القرن العشرين وتعد الأخطر في تاريخ الأزمات الاقتصادية. وتأتي خطورة هذه الأزمة من كون انطلاقها من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، فاقتصادها هو الأكبر في العالم، وتحتل أسواقها المالية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية. وهذا يعنى أن الأزمة التي تصيب الاقتصاد الأمريكي لابد من أن تصل آثارها الى عموم الاقتصاد العالمي.

تم الإعلان الرسمي عن الأزمة مع انهيار بنك (ليمان براذرز) الذي أعلن عن إفلاسه في ١٥/سبتمبر/٢٠٠٧، ويعد هذا البنك رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة وهو الوحيد الذي نجا من آثار أزمة الكساد العالمي ١٩٢٩. وعلى أثر إعلان إفلاس (ليمان براذرز) بدأت الانهيارات والخسارات الواحدة تلو الأخرى، حتى شملت جميع القطاعات الاقتصادية ومن ثم وصل أثرها إلى جميع أنحاء العالم[٤٩].

---

(١) جورج جيلدر، الأغنياء والفقراء، ترجمة جمال الدين احمد، القاهرة، ١٩٨٢، ص٥–ص٦.

(٢) جورد جيلدر، المصدرنفسه، ص٤٣–ص٥٠

(١٩) د.محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية،قديمها وحديثها،اسبابها ونتائجها،والدروس المستفادة،دارالثراء للتوزيع والنشر،ط١ ،عمان، ٢٠١٠، ص٥٦.

وظهرت أعراض هذه الأزمة على كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي للولايات المتحدة، مما زادت من معاناة الاقتصاد الأمريكي. ويمكن إيجاز الآثار التي مني بها الاقتصاد الأمريكي كالاتي [٥٠]:

- تفاقم العجز في الميزانية.
- ارتفاع المديونية.
- تزايد تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي منذ شهر يناير ٢٠٠٨، حيث شهدت قطاعات الإسكان والتصنيع وحركة البيع والشراء ضعفاً في أنشطتها، يمكن ملاحظة هذا التزايد في تباطؤ النمو للاقتصاد الأمريكي من خلال الجدول (١). إذ نرى أن النمو قد هبط من ١.٢ في عام ٢٠٠٨الى -٠.٣ في عام ٢٠٠٩ .
- ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت ٤.٥%، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى ٥.٧% في ٢٠٠٨ وإلى ٩.٤% في ٢٠٠٩، ونلاحظ ذلك من خلال الجدول (٢) حيث نلاحظ ارتفاع نسبة البطالة في امركا خاصة وفي العالم بنسبة عالية جداً.
- انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٢ نتيجة تخوف المستثمرين، حيث تراجع كل من مؤشر النشاط الصناعي في نيويورك، ومؤشرات الطلب على الاستهلاك إلى أدنى قيم لهما منذ أكتوبر ٢٠٠١، كما انخفض معدل استخدام الطاقة الإنتاجية لأدنى مستوى له.
- تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي ٥٠%.
- الهبوط السريع في سعر صرف العملة الأمريكية مقابل العملات الرئيسة الأخرى في العالم حيث وصل اليورو إلى مابعد حاجز الدولار والنصف لأول مرة منذ صدور اليورو، وإلى ١٠٠ ين ياباني وهو أدنى سعر له منذ التسعينات، وهو ماأدى إلى تزايد التحول عن التعامل بالدولار الضعيف سواء من الدول أم الأفراد.
- تراجع أرباح البنوك الأمريكية، وذلك بإعدام مبالغ كبيرة من الديون العقارية التي لم تتمكن من تحصيلها، وتوالي إعلان انهيار صناديق التحوط التابعة لعدد من البنوك، وحدوث عمليات بيع واستحواذ في الجهاز المصرفي بأسعار متدنية جداً، بعد تراجع أسعار أسهم المصارف بشكل كبير. فضلاً عن الانهيارات الكبيرة التي حصلت في الأسواق المالية والبورصات.
- زيادة مشتريات الأجانب لحصص في الشركات والمصانع الأمريكية وذلك بسبب تراجع أسعار الأسهم وتراجع قيمة الدولار[٥١].

ومن الآثار الأخرى للأزمة على الولايات المتحدة هي انهيار كبرى المصارف والمؤسسات المالية، حيث انهار مصرف (Bearstearns) أحد أكبر المصارف الاستثمارية في العالم واشترى مصرف (جي بي مورجن) (J.P. Morgan) اصوله، والذي كانت تبلغ حتى نهاية عام ٢٠٠٧ أكثر من ٣٩٥ مليار دولار، لتصل إلى ١.٢ مليار دولار يوم ٢٠٠٨/٥/٣٠[٥٢].

---

(٢) البنك الدولي، مجموعة آفاق اقتصاديات التنمية، مستجدات التوقعات، ٣٠ مارس/آذار ٢٠٠٩. الموقع على الشبكة الدولية للإنترنت: www.worldbank.org.

(1) يوسف خليفة اليوسف، الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٥٨، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٥.

(2) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، أزمة الرهن العقاري، الموقع على الشبكة الدولية للانترنت: www.wikipedia.com.

وعن بنك (ليمان براذرز) الذي أعلن عن إفلاسه وتولى بنك (باركيز البريطاني) (ونومورا الياباني) إدارة أعماله على مستوى العالم، وهكذا ومزيد من البنوك الكبرى الاستثمارية قد أعلنت عن إفلاسها وانهيارها ليصل عدد البنوك المنهارة في الولايات المتحدة الأمريكية نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ١٩ بنكاً.

ويعدّ قطاع صناعة السيارات أكثر القطاعات الصناعية تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية حيث انخفض معدل نمو صناعة السيارات في نهاية ٢٠٠٨ بنسبة ٢٣.٢% وانخفض معدل نمو صناعة قطع الغيار بنسبة ١١.٧% بينما بلغ معدل انخفاض نمو السلع الصناعية بصفة عامة بمقدار ٤.٥% وقد قدمت الإدارة الأمريكية خطة إلى مجلس الشيوخ لإنقاذ الشركات الثلاث الكبرى لصناعة السيارات وهي، جنرال موتورز، وكرايسلر، وفورد، بأموال عامة تقدر بمبلغ ١٥ مليار دولار ولكن باءت الخطة بالفشل[٥٣].

ونتيجة لذلك خف الطلب عالمياً على منتجات صناعة السيارات وتعرضت بعض الصناعات القيادية لهزات اقتصادية مثل الشركة الأمريكية العملاقة للألمنيوم (الكوا) والتي أعلنت الاستغناء عن ١٣.٥ الف فرصة عمل، أو مايمثل ١٣% من عدد العاملين لديها في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن انخفاض في مستوى الإنتاج.

وأعلنت شركة (بوينغ) الأمريكية لصناعة الطائرات، واحدة من أكبر الشركات العالمية لصناعة الطائرات المدنية والتجارية عن ٤.٥ ألف فرصة عمل لديها، وهذا الرقم يمثل ٣% من مجموع موظفي الشركة.

وأدت الأزمة الاقتصادية إلى تأثيرات مباشرة ومستمرة في القطاعات الإنتاجية مما أدى إلى تسريح الملايين من العمال وإيقاف بعض قطاعات الإنتاج الاقتصادية مما أدى إلى نمو سريع في معدلات البطالة يقابله نمو متباطئ في الاقتصاد[٥٤].

وعلى أثر ذلك أعلنت الهيئة الوطنية للبحث الاقتصادي في أمريكا عن دخول أمريكا في ركود اقتصادي.

وقد قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إجمالي الخسائر الاقتصادية الأمريكية بسبب الأزمة العالمية الاقتصادية بحوالي ٣٥٠-٤٥٠ مليار دولار، بينما قدر صندوق النقد الدولي هذه الخسائر بحوالي ٩٥٠ مليار دولار. ومهما كانت الدقة في الأرقام، فإنها تبين مدى خطورة الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي من حيث حجمها وتداعياتها حيث تكمن خطورة هذه الأزمة من كونها أزمة مالية اقتصادية أدت إلى انكماش اقتصادي وأزمة في السيولة وانخفاض في الاستثمار وكذلك تراجع في الاستهلاك الفردي الذي يفعل ثلاثة أرباع الاقتصاد الأمريكي[٥٥].

جدول رقم (١)

أبرز مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

(المؤشر)	٢٠٠٨	٢٠٠٩
معدل نمو التجارة العالمية %	٦.٢	-٢.١

(٣) مجلس الغرف السعودية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي،ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية،الرياض،٢٠٠٨، ص١٣.

(١) د.مانع سعيد العتيبة، الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨، الموقع على الشبكة الدولية للإنترنت:.www.alaswaq.net

(٢) د.صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي،الموقع على الشبكة الدولية للانترنيت. www.aljazeera.net

سعر برميل النفط (دولار/برميل)%	١٠١.٢	٧٤.٥
النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي العالمي%	٢.٥	٠.٩
معدل النمو الاقتصادي للدول ذات الدخل المرتفع%	١.٣	-٠.١
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)%	٦.٣	٤.٥
معدل نمو منطقة اليورو%	٥.٠	٢.٩
معدل نمو اليابان%	٥.٨	٣.٩
معدل نمو الولايات المتحدة الأمريكية %	١.٢	-٠.٣
معدل نمو الدول المتقدمة خارج منظمة التعاون الاقتصادي%	١.١	-٠.٦
معدل النمو الاقتصادي للدول النامية%	٠.٥	-٠.١
معدل النمو الاقتصادي للدول النامية باستثناء الصين والهند%	١.٤	-٠.٥
النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا%	٤.٣	٣.١

المصدر: World Bank, Global Economic Prospects, 2009.

على الرغم من ان منبع الأزمة الاقتصادية كان في الولايات المتحدة الأمريكية لكن سرعان ماصدرتها إلى بقية دول العالم، وهذا واضح من خلال الترابط الوثيق بين الاقتصاديات العالمية مع بعضها ، فبوساطة العولمة وما تحويه من آليات جعلت العالم كله متشابكاً مع بعضه البعض، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات، وايضاً ماتدعو إليه العولمة من تحرير اقتصادي سواء في القطاع المالي أم القطاع الاقتصادي، حيث إن حرية حركة رؤوس الأموال وحرية التجارة وسوق العمل والاستثمار وغيرها من الروابط التي تؤدي إلى التأثير والتأثر بين تلك الاقتصاديات في مجمل النشاط الاقتصادي العالمي[٥٦]، كل هذه الأمور قد سارعت في جعل أزمة الرهون العقارية الأمريكية أزمة مالية اقتصادية شاملة لكل دول العالم.

ومما جعل الآثار للازمة تصل العالم وبشكل سريع هي ثلاثة عوامل:-

الأول- ظهور بوادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمر الذي انعكس على صادرات البلدان الأخرى، حيث ان الولايات المتحدة هي أكبر بلد مستورد في العالم وحيث تبلغ قيمة وارداته ١٩١٩ مليار دولار أي مانسبته ١٥.٥% من الواردات العالمية، حسب (إحصائية التجارة الخارجية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٦)[٥٧].

الثاني- ان أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة تتواجد استثماراتهم في أسواق مالية متعددة في العالم، فإذا ماتعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فإنهم يسحبون أموالهم المستثمرة في دولة أخرى لتعويض الخسارة أو لتفادي خسارة ثانية.

الثالث- وجود عامل ربط الاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد العالمي وهو استخدام الدولار الأمريكي لتسديد فاتورة التجارة الخارجية وعدّ الدولار العملة الأوسع تداولاً حيث يمثل استخدام الدولار نسبة ٤٠% من التداولات النقدية العالمية[٥٨].

هذه الأمور الثلاثة هي ماعجلت في انتقال عدوى الأزمة الاقتصادية التي نشأت في أمريكا إلى جميع أنحاء العالم.

---

[١] صالح صالحي، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، دار الوفاء للنشر، المنصورة، مصر، ٢٠٠٤، ص٣٢.

[٢] علا الصيداني، أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، بحث مقدم إلى الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بيروت، لبنان، ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩.

[٣] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم: عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٥، ص٣٨.

وأهم الآثار التي لحقت بالعالم المتقدم من جرّاء الأزمة هي:-

- تعرض العديد من البنوك والشركات وخاصة في أوربا وآسيا وامريكا لخسائر من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم.

- أدت هذه الأزمة إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم (حوالي ٢٥) بنكاً لأكثر من ٣٠٠ مليار دولار من قيمة أصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية، الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى البنوك لإقراضها المستثمرين.

- أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثير منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ماتقدمه الحكومة[٥٩].

- أغلقت الكثير من الشركات والمصانع أبوابها مابين إفلاس أو انهيار، وهذا تسبب بتسريح الآلاف من العمال الموظفين والذي أدى إلى زيادة ظاهرة البطالة في دول العالم.

- التراجع في حجم التجارة العالمية للسلع قدر بـ٢% في عام ٢٠٠٨ بعدما عرف ارتفاعاً بمعدل ٦% في عام ٢٠٠٧. كما ان نسبة النمو كانت أقل من المتوسط بنسبة ٥.٧% المحققة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٨ إلى غاية ٢٠٠٨. يمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل (1).

- أخذ النمو الحقيقي للإنتاج العالمي يتراجع لتنخفض نسبته إلى حدود ١.٧% في عام ٢٠٠٨ مقابل ٣.٥% حققت في عام ٢٠٠٧[٦٠]. يمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل (1).

الشكل (1)

الصادرات العالمية للسلع والناتج المحلي الاجمالي العالمي

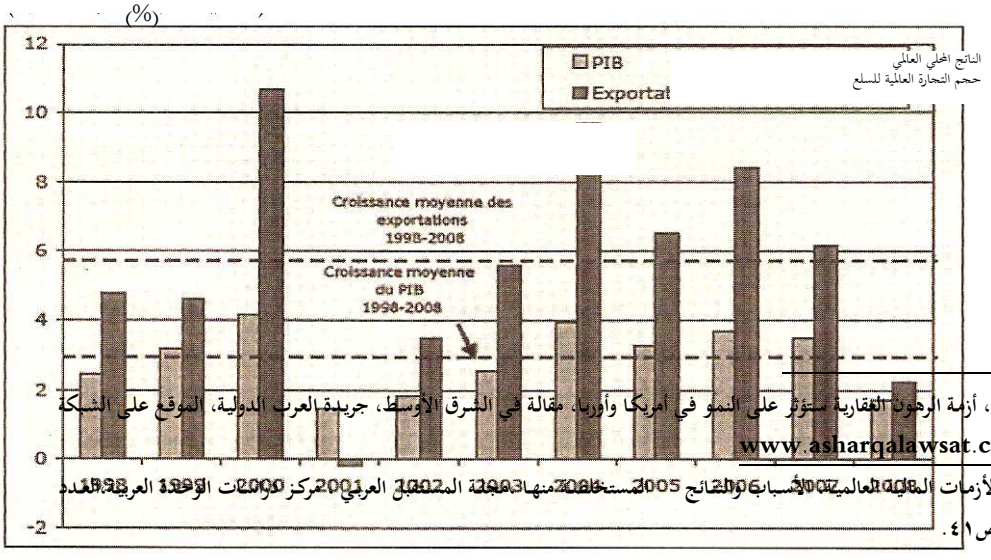

(١) صندوق النقد الدولي، أزمة الرهون العقارية ستؤثر على النمو في أمريكا وأوربا، مقالة في الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، الموقع على الشبكة الدولية للانترنت: www.asharqalawsat.com.

(٢) يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٦٥، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٤١.

المصدر: World Bank, DEC Prospects Group, 2008-2009.

على موقع الشبكة الدولية للانترنت www.worldbank.org

- التراجع في معدلات النمو الاقتصادي العالمي حيث وصل إلى ٢.٥% في عام ٢٠٠٨ بعد أن كان ٣.٣% في السنة ٢٠٠٧ ، ثم وصل أدنى مستوى في عام ٢٠٠٩ الى ٠.٩%. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (٣) الذي يوضح التراجع العام في معدلات النمو الاقتصادي في مناطق العالم المختلفة وفقاً لتقارير البنك الدولي.

- التراجع في حجم التجارة الخارجية العالمي في جميع مناطق العالم المختلفة حتى وصل معدل النمو الصادرات -٢.١% في عام ٢٠٠٩ بعد أن كان ٦.٢% في عام ٢٠٠٨. وقد وصل معدل النمو الواردات -١.٨% في عام ٢٠٠٩ بعد أن كان ٥.٤ في عام ٢٠٠٨. وهذا يدل على حجم الخسائر الكبيرة في قطاع التجارة الخارجية للدول[٦١]. يمكن ملاحظة التراجع في حجم التجارة الخارجية العالمية من النظر للجدول رقم (٣).

جدول (٢)

توقعات معدلات النمو الاقتصادي في مناطق العالم المختلفة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

ت	البيان	٢٠٠٨		٢٠٠٩
		قبل الأزمة	بعد الأزمة	
١.	العالم	٣.٣	٢.٥	٠.٩
٢.	الدول مرتفعة الدخل	٢.٢	١.٣	-٠.١
٣.	دول منطقة اليورو	٢.٦	١.١	-٠.٦
٤.	الدول النامية	٧.١	٦.٧	٤.٥
٥.	دول شرق أوربا وآسيا الوسطى	٦.١	٥.٣	٢.٧
٦.	دول شرق آسيا والمحيط الهادي	٩.٧	٨.٥	٦.٧
٧.	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٤.٥	٤.٤	٢.١
٨.	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥.٨	٥.٤	٣.٩
٩.	الدول الأفريقية جنوب الصحراء	٦.٤	٥.٤	٤.٦

المصدر: World Bank, DEC Prospects Group, 2008-2009. البنك الدولي، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية لعامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

الموقع على الشبكة الدولية للانترنت www.worldbank.org.

[١] البنك الدولي، تقرير الأزمات الاقتصادية العالمي لعامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، الموقع على الشبكة الدولية للإنترنت: www.worldbank.org.

جدول (٣)

معدلات النمو المتوقعة للتجارة الخارجية خلال عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في مناطق العالم المختلفة

ت	البيان	الصادرات		الواردات	
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
١.	العالم	٦.٢	-٢.١	٥.٤	-١.٨
٢.	الدول مرتفعة الدخل	٥.٩	-٣.٧	٣.١	-٣.٤
٣.	دول منطقة اليورو	٦.٧	-٥.٦	٥.٢	-٦.٢
٤.	الدول النامية	٧.٠	٢.١	١١.٩	٢.٤
٥.	دول شرق أوربا وآسيا الوسطى	٩.٤	٥.٤	١٤.٧	٦.٣
٦.	دول شرق آسيا والمحيط الهادي	٨.٣	٢.٦	١٠.٨	٣.٤
٧.	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١.٧	-٢.١	١٢.٣	-٣.٩
٨.	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٠.١	-٢.١	١٩.٨	١.٧
٩.	الدول الأفريقية جنوب الصحراء	٥.٩	٤.٥	٧.٦	٥.٦

المصدر: World Bank, DEC Prospects Group, 2008-2009.

البنك الدولي، تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية لعامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

الموقع على الشبكة الدولية للانترنت www.worldbank.org.

- وللأزمة آثار مهمة جداً تمس صميم الاقتصاد العالمي ألا وهي مشكلة البطالة، حيث ساهمت هذه الأزمة وبشكل فعّال جداً في زيادة نسبة البطالة في العالم، حيث ان البطالة شيء وارد في مثل هذه الأزمات، فبعد إعلان الشركات الصناعية عن تدهورها وإفلاسها وإعلان عدة مؤسسات مالية ومصرفية عن انهيارها كان نتيجة لهذه الانهيارات أن يتخلف جيش من العاطلين عن العمل بسبب تسريحهم من وظائفهم، وهذا بالنتيجة يؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية لهم والذي بدوره ينعكس على تكدس السلع الموجودة في السوق مما يؤدي إلى إيقاف العجلة الاقتصادية، فضلاً عن حالة الفقر والجوع اللتين تتخلفان نتيجة زيادة البطالة في العالم[٦٢].

ومن خلال النظر إلى الجدول (٤) والذي نشرته (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) التي تغطي ٣١ دولة التي تعد من أكثر البلدان تصنيعاً، يتبين لنا:

١- أدت الأزمة إلى استفحال البطالة في كل البلدان التابعة لهذه المنظمة من دون استثناء وان كان ذلك بدرجات متفاوتة، إذ قفزت البطالة في هذه المنظمة من ٥.٩% في عام٢٠٠٨ إلى ٨.٥ في عام ٢٠٠٩ أي ان نسبة هذه البطالة تزايدت بما يقارب ٤٤% من نسبة السنة السابقة. وهي حالة نادرة ما حدثت في التاريخ في مثل هذه البلدان.

٢- على مستوى (مجموعة السبع الكبار) التي كانت ولازالت تمثل القاطرة الدافعة لبقية الاقتصاد العالمي، فإن نسبة البطالة تصاعدت بنسق يقارب مالوحظ على مستوى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ككل، إذ ارتفعت نسبة

---

[٢] د.رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة..، مصدر سابق، ص٣١-٣٤.

البطالة في مجموعة السبع الكبار من ٥.٨% في عام٢٠٠٨ إلى ٨.٢ في عام ٢٠٠٩ أي ان نسبة البطالة تزايدت بما يقارب ٤١% من نسبة السنة السابقة.

٣- على مستوى الاتحاد الأوربي الذي كان ولايزال يمثل أهم طرف في المبادلات التجارية لعدة دول، تصاعدت نسبة البطالة بصورة محسوسة وان كان ذلك بنسق دون النسق الذي حصل في الولايات المتحدة واليابان، ذلك ان نسبة البطالة في الاتحاد الأوربي ارتفعت من ٦.٩%عام ٢٠٠٨ إلى ٩.٠% في عام ٢٠٠٩ أي بتزايد قدره ٣٠% من نسبة السنة السابقة.

٤- في اليابان ارتفعت البطالة بنسبة ٤٣% في ظرف سنة واحدة.

٥- شهدت الولايات المتحدة أسرع نسق في تصاعد البطالة مقارنة ببقية الدول التابعة لـ(مجموعة السبع الكبار) حيث قفزت هذه النسبة من ٥.٧% في عام ٢٠٠٨ إلى ٩.٤ في عام ٢٠٠٩ أي ان نسبة الزيادة في البطالة مايقارب ٦٥% من نسبة السنة السابقة. ونلاحظ من بداية النكسة أي منذ شهر ديسمبر ٢٠٠٧ أضاع هذا البلد مايقارب ٦.٩ مليون موطن شغل، وهو رقم كارثي ليس على الاقتصاد الأمريكي حسب وإنما على مجمل اقتصاد العالم[٦٣].

جدول (٤)

تطور نسبة البطالة في البلدان التابعة لـ(منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	الفارق	
			بالنقط المئوية	بالنسبة
مجموع بلدان "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"	٥.٩	٨.٥	+٢.٦	+٤٤%
مجموعة السبعة الكبار	٥.٨	٨.٢	+٢.٤	+٤١%
الولايات المتحدة الأمريكية	٥.٧	٩.٤	+٣.٧	+٦٥%
اليابان	٤.٠	٥.٧	+١.٧	+٤٣%
الاتحاد الأوربي	٦.٩	٩.٠	+٢.١	+٣٠%
منطقة الأورو	٧.٤	٩.٥	+٢.١	+٣٠%
إسبانيا	١١.٢	١٨.٥	+٧.٣	+٦٥%
إيرلندا	٥.٩	١٢.٥	+٦.٦	+١١٢%
سلوفاكيا	١٠.١	١٢.٠	+١.٩	+١٩%
المجر	٧.٨	١٠.٣	+٢.٥	+٣٢%
فرنسا	٧.٨	٩.٨	+٢.٠	+٢٦%
البرتغال	٧.٥	٩.٢	+١.٧	+٢٣%
السويد	٥.٧	٩.٢	+٣.٥	+٦١%
اليونان	٧.٥	٨.٧	+١.٢	+١٦%
فنلندا	٦.٤	٨.٧	+٢.٣	+٣٦%
بولونيا	٦.٩	٨.٢	+١.٣	+١٩%
بلجيكا	٦.٦	٨.٠	+١.٤	+٢١%
المانيا	٧.٣	٧.٧	+٠.٤	+٥%
المملكة المتحدة	٥.٦	٧.٧	+٢.١	+٣٨%

[٣] **منظمة العمل العربية، بحث حول انعكاسات الأزمة العالمية على البطالة والتشغيل في البلدان العربية، بيروت، ٢٠٠٩.**

إيطاليا	٦.٨	٧.٤	+٠.٦	+٩%
تشيكيا	٤.٤	٦.٤	+٢.٠	+٤٥%
اللكسنبور	٤.١	٦.٤	+٢.٣	+٥٦%
دانمارك	٢.٩	٥.٩	+٣.٠	+١٠٣%
النمسا	٣.٤	٤.٤	+١.٠	+٢٩%
هولندا	٢.٦	٣.٤	+٠.٨	+٣١%
تركيا	٩.٩	١٢.٥	+٢.٦	+٢٦%
كندا	٦.١	٨.٦	+٢.٥	+٤١%
نيوزلندا الجديدة	٣.٩	٦.٠	+٢.١	+٥٤%
استراليا	٤.٣	٥.٨	+١.٥	+٣٥%
المكسيك	٣.٩	٥.٧	+١.٨	+٤٦%
سويسرا	٣.٥	٤.١	+٠.٦	+١٧%
كوريا الجنوبية	٣.١	٣.٨	+٠.٧	+٢٣%
النروج	٢.٤	٣.١	+٠.٧	+٢٩%

المصدر: OECD, OECD Economic Outlook, 2009.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الموقع على الشبكة الدولية للانترنت:

www.OECD.org.

ومن الآثار الأخرى للأزمة في الدول المتقدمة هي، انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني إلى مستوى قياسي في الـ٢٥ سنة الأخيرة الماضية، ليصل ١.٣٦ مقابل الدولار.

وفي فرنسا ارتفع العجز التجاري إلى مستوى قياسي ليبلغ ٥٥.٧ مليار يورو (٧١.٣٥) مليار دولار في عام ٢٠٠٨ بسبب تراجع الصادرات الفرنسية.

وفي هولندا أعلنت شركة (رويال فليبس) الهولندية إحدى الشركات الرائدة في صناعة الألكترونيات والأجهزة المنزلية، عن خسائر بلغت ١٨٦ مليون يورو في عام ٢٠٠٨، مقارنة بأرباح صافية في عام ٢٠٠٧ بلغت ٤.١٦ مليار يورو.

وفي روسيا أوقفت شركة (كاماز) لصناعة الشاحنات الروسية الخط الرئيس للإنتاج بسبب نقص الطلب على السيارات.

وفي ألمانيا أعلنت شركة (بورش) التي تعدّ من الشركات العالمية الرائدة في صناعات السيارات والأجهزة المنزلية عن نقل مايقرب من ٩ آلاف موظف في ألمانيا لنظام العمل الأسبوعي، كما أعلنت شركة (أوبل) الألمانية لصناعة السيارات عن اعتزامها تسريح ٣٥٠٠ موظف في حالة رفض الحكومة الألمانية مساعدتها وتقديم معونة لها.

كما أعلنت شركة (بي أم دبليو) الرائدة في صناعة السيارات الألمانية عن خسائر بقيمة ٢٣٦ مليون دولار.

وفي اليابان التي تعدّ ثاني أكبر الكيانات الاقتصادية في العالم، فقد انخفضت معدلات تصدير المنتجات اليابانية خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٣.٩% وان حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة تراجع بنسبة ٥.٣% في ٢٠٠٨ وكذلك انخفض الاستهلاك الخاص بنسبة ٠.٤% مع زيادة تسريح العمالة وخفض الأجور. وكانت صناعة السيارات هي الأكثر تضرراً في اليابان نتيجة التراجع في الصادرات بنسبة بلغت ٦٦%، مما أجبر شركة (تويوتا)

على تخفيض الإنتاج بنسبة ٤٥% (وهوندا) بنسبة ٣٣%، أما نيسان فخفضت إنتاجها بنسبة ٥٤%. ولم تسلم شركة الخطوط الجوية اليابانية من الأزمة، حيث منيت بخسارة قدرها ٣٨.٥ مليار ين ياباني (٤٢٨ مليون دولار) في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

وكذلك أعلنت شركة (ميتسوبيشي) للمعادن اليابانية عن خفضها ٤ آلاف وظيفة بسبب الكساد الاقتصادي في البلاد، وهذا العدد يمثل ٢٥% من إجمالي عدد العاملين في الشركة[٦٤].

ويلاحظ مما سبق ان العديد من البنوك وشركات التأمين تعرضت للانهيار والإفلاس وكذلك شركات الإنتاج في الاقتصاد الحقيقي، أي الاقتصاد المنتج مثل شركات صناعة السيارات والطائرات وغيرها من الصناعات الكبرى التي أفلس الجزء الكبير منها والجزء الآخر بدأ يعاني من انخفاض مبيعاته مما أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين فيها والذي أدى بدوره إلى انخفاض القدرة الشرائية لهم وهو مما ساهم في إدخال الكثير من دول العالم في حالة من الركود الاقتصادي.

وقد عدّت هذه الأزمة أخطر مايواجه العالم منذ أزمة الكساد الكبير في ١٩٢٩-١٩٣٣ مما يتوجب من إيجاد الحلول لعلاج الأزمة بأسرع وقت للحد دون تفاقمها وفي جميع دول العالم.

سبل مواجهة الأزمة:

لكل أزمة اقتصادية ظروفها ومسبباتها الخاصة بها، غير ان الشائع دائماً، هو العودة إلى الحلول الكينزية لمواجهة الأزمة وذلك من خلال استخدام الدولة لأدواتها الاقتصادية، في دعم القطاعات القائدة وتحفيز الطلب لدى الغالبية العظمى من الشعب ذوي الدخول المنخفضة، خصوصاً الذين تعرضوا مباشرة لآثارها، وأصبحوا بين يوم وليلة عاطلين عن العمل.

لذلك فقد اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها منبع الأزمة الأخيرة والمسبب لها ولانتشارها على مستوى العالم إلى مجموعة من الإجراءات، أولها كان اللجوء إلى خطة إنقاذ تقوم على إنشاء صندوق لشراء الديون التالفة من المؤسسات المصرفية وقدر المبلغ الذي اقترح لهذه الخطة (٧٠٠) مليار دولار وتوظيف المبلغ في توفير السيولة الكافية للحد من انهيار القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية.

يضاف إلى ذلك تشكيل مجموعة من مؤسسات الضمان بأمر الكونغرس، وهي مؤسسة (فاني ماي) Fany May و(فويدي ماك) Fuedy Mac لتقوم بضمان القروض التي تصدرها البنوك، وبلغ حجم القروض التي تضمنها تلك المؤسسات حوالي (٥) تريليون دولار، وتعادل نصف قيمة القروض العقارية الأمريكية التي تقدر بـ١٠ تريليون دولار[٦٥].

---

[١] أنظر في ذلك:

١- منير فياض، الأزمة الاقتصادية العالمية بالأرقام، مقالة على موقع الشبكة الدولية للانترنت www.aljazeera.net.

٢- مارتن بولار، انقلاب النظام العالمي رأساً على عقب، حقائق مالية بعد الدولار، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٥٨، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٣٧-١٣٨.

٣- مختار شعيب، اليابان تواجه أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية، مقالة في جريدة الأهرام المصرية، الطبعة الأولى، العدد ٤٤٥١٤، ١٧ نوفمبر ٢٠٠٨، ص٤.

[١] محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية، اسبابها ، جذورها تبعاتها الاقتصادية ، ص٨، بحث شبكة الانترنيت الدولية : zidane1962@gmail.com.

أما إجمالي المبلغ المخصص للإنقاذ ٧٠٠ مليار دولار، فستموله الخزانة الأمريكية وبشكل غير مباشر من دافعي الضرائب وستكون الدولة شريكة برأسمال بعض الشركات لضمان استفادة دافعي الضرائب من أي مكسب ممكن ان يتحقق في المستقبل[٦٦].

كما تركزت خطة الإنقاذ أيضاً على خفض أسعار الفائدة الأساسية وعند وصول باراك اوباما إلى رئاسة الولايات المتحدة في نوفمبر عام ٢٠٠٨، كان هدفه الأساسي، هو التوصل إلى خطة لإنعاش الاقتصاد الأمريكي، وبالفعل أعدت أضخم خطة إنعاش في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، بلغت قيمتها ٧٨٧ مليار دولار يهدف إلى انتشال الاقتصاد الأمريكي من أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وتوفير فرص عمل وتمويل خفض الضرائب والإنفاق على البنية التحتية ومساعدة القطاع العقاري.

خصص من هذه الخطة (أي خطة اوباما) (٢٧٥) مليار دولار لإنقاذ القطاع العقاري الأمريكي من الانهيار و (١٢٠) مليار إلى مشروعات البنى التحتية و١٠٠ مليار دولار للتعليم و٢١٢ مليار لتغطية تخفيضات ضريبية مؤقتة[٦٧].

أما في بريطانيا فقد تركزت خطة الإنقاذ على ضخ ٢٥٠ مليار جنيه (٤٥٠ مليار دولار) لإنقاذ البنوك البريطانية وكذلك عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها[٦٨].

ولم تشذ فرنسا والمانيا عن سياسة بريطانيا والولايات المتحدة للإنقاذ إذ خصصت فرنسا مبلغ (٤٩١) مليار دولار لإنقاذ المصارف وإنهاء أزمة النقد في الأسواق، والمانيا خصصت (٤٠٠) مليار يورو (٥٤٠) مليار دولار لإنقاذ البنوك أيضاً.

كما ركزت منطقة اليورو على خطة إنقاذ مالي تعتمد على تأميم جزئي للمؤسسات المالية المتضررة، والى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة، وضمان الودائع المصرفية.

الخاتمة

اعتقد البعض بأن الأزمات الاقتصادية هي التي ستودي بالرأسمالية أو بالنظام الرأسمالي إن صح القول، لكننا نرى ان الرأسمالية تجدد نفسها وتجدد قواها الذاتية والفكرية، من خلال الأزمات الاقتصادية، لأنها "أي الأزمة الاقتصادية" أولاً تقضي على المؤسسات الضعيفة والمتعثرة والتي لاتستطيع أن تسير أو تنافس المؤسسات التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة، والتي تسعى دائماً لتطوير قواها الذاتية. وثانياً تدعو المفكرين والاقتصاديين إلى البحث عن السبل الفكرية والعملية الكفيلة بمعالجة آثار الأزمة، لأن لكل أزمة ظروفها وأسبابها الخاصة، وثالثاً تدعو الدولة للتدخل مستخدمة الأدوات الاقتصادية المختلفة لمعالجة الأزمة وآثارها والخروج من الأزمة إلى بر الأمان.

---

[٢] إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٩، ص١٨١-١١٩.

[٣] عصام عبد الخالق، اتفاق في الكونغرس على خطة الانعاش الاقتصادي، جريدة الأهرام المصرية، ط١، العدد ٤٤٦٢٤، فبراير ٢٠٠٩، ص٤.

[٤] د.محمد العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية....، مصدر سابق ص٦٥-٦٦.